## المحاضرة الخامسة : أهداف اتحاد المغرب العربي وبنوده المؤسسة

### 1. الاجتماعات التحضيرية :

وقع قادة المغرب العربي في 17 فيفري 1989 معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وذلك لمواجهة مختلف المشاكل والتحديات داخليا وخارجيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا مواجهة جماعية.

✓ **بلاغ زرالدة:**

لقد أخذت فكرة إنشاء الاتحاد تتطور مع الأحداث السياسية التس شهدتها المنطقة لا سيما بعد التصالح المغربي الجزائري والتآخي التونسي الليبي وما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، وعلى هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 10 جوان سنة 1988 تمت عدة مقابلات ومشاورات جانبية بين القادة المغاربة وتم الاتفاق على مبدأ بعث المجموعة المغاربية وعلى إثر هذه القمة صدر البلاغ المشترك التاريخي التالي

" اجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي" وتم الاتفاق على أن يكةن أول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988 وما يمكن ملاحظته أنه لأول مرة في تاريخ منطقة المغرب العربي تنعقد قمة مغاربية تجمع رؤساء الدول الخمس التي تكون منها الإتحاد

✓ **اجتماع اللجنة السياسية في الجزائر:**

وتنفيذا لاتفاق زرالدة اجتمعت اللجنة السياسية المغاربية في دورة أولى بالجزائر في موعدها وتقرر في هذا الاجتماع إنشاء خمس لجان فرعية مختصة أسندت إليها مهمة إعداد تصورات لسائر المشاريع وقد اجتمعت في العواصم المغاربية في الفترة الممتدة ما بين 14-24 سبتمبر من نفس السنة :

- **اللجنة المغاربية المكلفة بالمالية** : عقدت اجتماعاتها بمدينة الرباط يومي 14 و15 سبتمبر سنة 1988 لوضع تصور لتنسيق السياسات المالية والنقدية والجمركية وتوصلت إلى : تعميم الاحكام الجمركية المقننة في الاتفاقيات الثنائية على أن يتم وضع الاطار الجمركي المناسب بين الاقطار المغاربية لتحقيق الوحدة....

مراد بن حمودة

- **اللجنة المغاربية المكلفة بالاقتصاد:** عقدت اجتماعاتها بمدينة الجزائر ما بين 17 و18 سبتمبر 1988 لوضع تصور حول البناء الاقتصادي المغاربي وتوصلت إلى توصيات هامة: الاقتراح القاضي بتقليل من التبعية الغذائية للعالم الخارجي وتأمين الأمن الغذائي وقد اقترحت اللجنة أربع خطوات للوحدة الاقتصادية المغاربية، أولا : إنشاء منطقة للتبادل الحرورفع الحواجز الجمركية ، وثانيا: إقامة وحدة جمركية بين الدول الاعضاء، وثالثا: إنشاء سوق مغاربية مشتركة تضمن حرية انتقال الاشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الاموال والممتلكات وأخيرا تنسيق السياسات الاقتصادية في مجالات الضرائب والأجور والميزانية والمالية والنقدية.....

- **اللجنة المغاربية للتربية والثقافة والاعلام** : بمدينة نواقشط يومي 21 و 22 سبتمبر 1988 قصد تصور شامل للأهداف والهياكل والبرامج في قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة والشباب والرياضة والاعلام.

- **اللجنة المغاربية للشؤون الاجتماعية الانسانية والأمنية:** اجتمعت يومي 23 و 24 سبتمبر سنة 1988 بمدينة تونس لوضع التصور الاجتماعي والأمني للبناء المغاربي.

- **اللجنة المغاربية للتنظيم والهيكلة:** اجتمعت في ليبيا ما بين 17 و 19 سبتمبر 1988 لوضع تصور شامل للتنظيم والهيكلة الكفيلة ببناء المغرب العربي الموحد.

مراد بن حمودة

✓ **مناقشة مشروع الوحدة المغاربية (اجتماع اللجنة السياسية الثاني والثالث) :**

اجتمعت اللجنة السياسيةالمغاربية في دورتها الثانية بمدينة الرباط ما بين 27 و 28 اكتوبر 1988 مناقشة الوثيقة التي أعدتها لجنة الصياغة قبل المصادقة عليها وقد تم ناقشة شكل الوحدة والتي اتفقت أن تكون وحدة قائمة على أسس اقتصادية ومالية وفنية، بمعنى آخر التوجه نحو التعاون والوحدة الاقتصادية كمرحلة أولى على أن يعقبها إندماج اجتماعي وسياسي وعسكري ومن ثم الوحدة الشاملة في المرحلة الاخيرة.

وقد أبدت الوفود المغاربية جملة من الملاحظات حول هذا المشروع وذلك في الدورة الثالثة للجنة المغاربية المنعقدة بتونس في 24 جانفي 1989 ومن أهم هذه الملاحظات اقتراح الوفود المشاركة بتعويض كملة "مجموعة" بكلمة "إتحاد"

## 2. إعلان قيام الإتحاد:

انطلق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش في الفترة ما بين 16 و 17 من شهر فيفري 1989 والذي يعتب المؤتمر التأسيسي للإتحاد حيث وقع القادة المغاربة الخمس على ثلاث وثائق وهي:

- إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

أشار إعلان قيام إتحاد المغرب العربي إلى ما يجمع الشعوب من " وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الامني والتطلعات والمصير"، وأوضح الإعلان أن إنشاء الإتحاد يشكل دعامة أساسية نحو الوحدة العربية ودعم العمل المشترك مع بقية الدول الافريقية الشقيقة قصد إزدهار القارة الإفريقية وقد أطلق القادة المغاربة الخمسة إعلانهم التاريخي لشعوبهم والعلم: " بمعونة الله وباسم شعوبنا نعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متواصلة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار إتحاد المغرب العربي وصيانة متكسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الانسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته

وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الإتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته" (الفقرتان 18 و 19 من نص إعلان قيام إتحاد المغرب العربي.

أما الوثيقة الثانية المتمثلة في اعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية الخمس، فقد حظيت بالمصادقة من طرف قادة المغرب العربي واعتبرت بمثابة "برنامج عمل" وكلفوا الأجهزة المنصوص عليها المعاهدة المنشئة للاتحاد بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات بما في ذلك وضع البرامج والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذها.

أما الوثيقة الثالثة المتمثلة في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي أنشئ بمقتضاها اتحاد سمي "اتحاد المغرب العربي" التي أوضحت أن ظهور الاتحاد يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي.

### 3. أهداف الاتحاد :

انطلقت دول اتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل بمجموعة من الأهداف ذات الابعاد المختلفة والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في :

- تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها
- **الأهداف السياسية** : يساعدها على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الاتحاد وإشاعة الانقسام، كذلك فإن الاتحاد يهدف هو الذي يكفل للدول المغاربية المحافظة على استقلالها كما تساهم مساهمة فعالة في إزالة كل صور النزاعات الاقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف وفي هذا السياق تنهج الدول الاعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء وذلك بإقامة تعاون ديبلوماسي وطيد بينها يقوم على أساس الحوار.
- **الأهداف الأمنية والدفاعية:** وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على "صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء"
- **الأهداف الاقتصادية** : قضت معاهدة الانشاء أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الاجراءات التالية: – تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث – تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي – إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة نقل

مراد بن حمودة

البضائع والاشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال – تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة – تطوير المرافق العمومية وتطبيق أحدث الطرق العالمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي المغاربي.

- **الأهداف الثقافية:** تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحاة من تعاليم الاسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية.

## 4. قراءة تحليلية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:

نلاحظ أن الاتحاد ركز على التكامل الجهوي وقد حدد مجموعة من الاهداف المتنوعة فالتكامل المنشود لم يقتصر على المضمون الاقتصادي فحسب بل يشير إلى ارتباط هذا المضمون بأبعاده السياسية والأمنية والثقافية والانسانية، وإن كان التكامل يقوم على العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال خدمات السلع ورؤوس الأموال، وعلى إنشاء المشروعات المشتركة ومن وجهة نظر اقتصادية يتضح أن معاهدة مراكش تهدف حقا إلى بلوغ ونجاح المرحلة الأولى يؤدي بالضرورة للدفع والانتقال إلى المرحلة الأعلى حسب الدرجات الاقتصادية التي حددها العالم الاقتصادي " بيلا بالاسا".

ولبلورة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد تم التوصل إلى عقد اتفاقيات تندرج في هذا الاطار منها على سبيل المثال:

- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول الاتحاد وقعت بالجزائر في 23 جويلية 1990 وهدفها:
- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من الضرائب والجمارك والرسوم.
- وضع لجنة للأمن الغذائي مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.

وأيضا من الملاحظ على بنود المعاهدة في جانبها الاقتصادي هو التخلي عن الفكرة التي سادت قبل ذلك والمتمثلة في الاختيار بين المقاربات القطاعية أو الشاملة، في سياسات التعاون والتقارب والتنسيق الاقتصادي، فالمعاهدة لا ترى

مراد بن حمودة

مانعا من اللجوء إلى الأسلوب القطاعي ولا ترى فيه عائقا للعمل الاتحادي الشامل بل يمكن أن يشكل أداة فعالة في توفير الشروط المناسبة لتحقيق تعاون اقتصادي شامل.

تضمنت كذلك المعاهدة من خلال نص المادة السادسة عشر فكرة الاقليمية الجديدة فهي لا تعارض أن يكون هناك تعاون بين دول الاتحاد ودولا أخرى خارج الاتحاد فالمهم أن تكون هناك مالح اقتصادية لا تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة، وقد نص هذه المادة كما يلي " للدول الاعضاء حرية ابرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة"

أيضا الاتحاد لا يعارض التوسع الجغرافي الافقي سواء كانت الدول التي تريد الانضمام عربية أو افريقية المهم موافقة الدول الاعضاء وفي هذا الشأن نصت المادة 17 من المعاهدة " للدول الاخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الافريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الاعضاء ذلك"

تتميز هذه المعاهدة بالمرونة كونها لا تعارض تعديل أحكامها وهذا ما نصت عليه المادة 18 " يتم تعديل هذه المعاهدة بناءا على اقتراح من إحدى الدول الاعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء"

لكن ما يعاب على هذه المعاهدة أنها لم تحدد القطاع الحيوي للدول المغاربية والذي يفترض أن يكون القاطرة التي تحرك التكامل من مستوياته الدنيا إلى المستويات العليا مثلما هو الحال بالنسبة للدول الاوربية التي كان قطاع الحديد والصلب يمثل القطاع الحيوي لدول المجموعة عند إنشائها، وإنما تكلمت عن قطاعات اقتصادية، صناعية، تجارية، زراعية، تقنية، فنية، انسانية، بصفة عامة ولم تضع أي بند يوضح هذه المسألة.

مراد بن حمودة